

INFCIRC/856

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

نشرة إعلامية

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة فيما يتعلق بخطة العمل المشتركة

١- تلقى المدير العام رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة، أرفقَ بها نص خطة العمل المشتركة التي اتفقت عليها جمهورية إيران الإسلامية والصين وفرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٢- وتعمّم طيه تلك الرسالة والنص المرفق بها، بناءً على المطلوب في الرسالة، لإعلام الدول الأعضاء.

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)

فيينا، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

الرقم المرجعي ٢٠١٣/٢٢٠

صاحب السعادة،

يشرفني أن أبعث إليكم نص خطة العمل المشتركة التي اتفقت عليها جمهورية إيران الإسلامية والصين وفرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في جنيف.

وسأكون شاكراً لكم لو تكرّمتم بتعميم هذا النص كوثيقة إعلامية INFCIRC ونشرها على صفحة إيران على الموقع الشبكي للوكالة.

وتفضّلوا، سعادتكم، بقبول أسمي آيات التقدير.

[توقيع]

رضا نجفي
السفير والممثل المقيم

المرفق: كما هو مذكور

سعادة السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

خطة العمل المشتركة

الديباجة

إن هدف هذه المفاوضات هو التوصل إلى حل شامل طويل الأجل يُتَّفَق عليه بصورة متبادلة ويكون من شأنه ضمان أن يكون البرنامج النووي الإيراني سلمياً على وجه الحصر. وتؤكد إيران مجدداً أنها لن تسعى في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف إلى التماس أو تطوير أي أسلحة نووية. وسوف يقوم هذا الحل الشامل على أساس هذه التدابير الأولية، ومن شأنه أن يفضي إلى خطوة نهائية ممتدة لفترة يتم الاتفاق عليها وأن يؤدي إلى تبييد المخاوف القائمة. كما أنه سيمكّن إيران من التمتع الكامل بحقها في تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية بموجب المواد ذات الصلة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفقاً لالتزاماتها الواردة فيها. وينطوي هذا الحل على برنامج إثراء يحدّد على نحو متبادل وينص على حدود عملية وتدابير تحقق الشفافية بما يضمن الطبيعة السلمية لهذا البرنامج. وهو يشكّل كلاً متكاملًا حيث لا شيء متفقاً عليه حتى يتم الاتفاق على كل شيء. وينطوي هذا الحل كذلك على عملية تدريجية متبادلة، وسيؤدي إلى رفع شامل لجميع العقوبات المفروضة من قِبَل مجلس الأمن الدولي، فضلاً عن العقوبات المتعلقة ببرنامج إيران النووي على الصعيدين المتعدد الأطراف والوطني.

وسوف تكون هناك خطوات إضافية خلال الفترة الفاصلة بين التدابير الأولية والخطوة النهائية تشمل، من بين أمور أخرى، معالجة قرارات مجلس الأمن الدولي، بما يكفل انتهاء المجلس من النظر في هذه المسألة على نحو مُرضٍ. وستكون مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ وإيران مسؤولة عن إبرام وتنفيذ التدابير المتبادلة في المدى القريب وعن التوصل إلى الحل الشامل على أساس من حسن النية. هذا وسيتم إنشاء لجنة مشتركة بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ وإيران لرصد تنفيذ التدابير المحددة في المدى القريب ومعالجة ما قد ينشأ من قضايا، على أن تضطلع الوكالة بمسؤولية التحقق من التدابير ذات الصلة بالمجال النووي. وستعمل اللجنة المشتركة مع الوكالة على تيسير حسم المسائل المثيرة للقلق في الماضي والحاضر.

عناصر الخطوة الأولى

سوف تكون الخطوة الأولى محددة زمنياً، حيث تبلغ مدتها ٦ أشهر، قابلة للتجديد بالتراضي المتبادل، وتعمل خلالها جميع الأطراف من أجل الحفاظ على جو بناء لإجراء مفاوضات على أساس من حسن النية.

تتخذ إيران التدابير الطوعية التالية:

- تحتفظ بنصف الكمية القائمة من اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ كمخزون تشغيلي لتحويلها إلى أكسيد يورانيوم بمستوى إثراء ٢٠٪ بغرض تصنيع الوقود اللازم لمفاعل طهران البحثي. وتقوم بتخفيف ما تبقى من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة ٢٠٪ إلى ما لا يزيد عن ٥٪. وتُحظَر أي خطوط لإعادة التحويل.
- تعلن إيران أنها لن تقوم بإثراء اليورانيوم بنسبة تتجاوز ٥٪ لمدة ٦ أشهر.

- تعلن إيران أنها لن تحقق المزيد من التقدم في أنشطتها داخل أيّ من محطة ناتانز لإثراء الوقود^١، أو فوردو^٢، أو مفاعل أراك^٣، المعيّن من قِبَل الوكالة باعتباره المفاعل البحثي النووي الإيراني IR-40.
- قررت إيران أن تقوم، بدءاً من تاريخ اكتمال تجهيز خط تحويل سادس فلوريد اليورانيوم المثري بنسبة أقصاها ٥٪ إلى ثاني أكسيد اليورانيوم، بتحويل سادس فلوريد اليورانيوم الذي تم إثراؤه حديثاً بنسبة أقصاها ٥٪ إلى أكسيد يورانيوم خلال فترة الستة أشهر، حسبما هو منصوص عليه في جدول تشغيل محطة التحويل المعطن إلى الوكالة.
- لا أماكن جديدة للإثراء.
- سوف تواصل إيران ممارساتها لعمليات البحث والتطوير الخاضعة للضمانات، بما في ذلك ممارساتها الحالية في مجالات البحث والتطوير المتصلة بالإثراء، التي لا تهدف إلى تكديس اليورانيوم المثري.
- لا إعادة معالجة أو تشييد لأي مرفق قادر على إعادة المعالجة.
- الرصد المعزز:

- توفير معلومات محددة إلى الوكالة، بما في ذلك معلومات بشأن خطط إيران بشأن المرافق النووية، ووصف لكل مبنى في كل موقع نووي، ووصف لحجم العمليات الخاصة بكل موقع ضالع في أنشطة نووية محددة، ومعلومات عن مناجم ووحدات معالجة اليورانيوم، ومعلومات عن المواد المصدرية. ويتم تقديم هذه المعلومات في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد هذه التدابير.
- موافاة الوكالة باستبيان محدّث للمعلومات التصميمية فيما يخص المفاعل الكائن في أراك، المعيّن من قِبَل الوكالة باعتباره المفاعل البحثي النووي الإيراني IR-40.
- اتخاذ خطوات للاتفاق مع الوكالة بشأن إبرام نهج الضمانات الخاص بالمفاعل الكائن في أراك، المعيّن من قِبَل الوكالة باعتباره المفاعل البحثي النووي الإيراني IR-40.
- في كلِّ من فوردو وناتانز، السماح لمفتشي الوكالة بالوصول يومياً إلى سجلات المراقبة التي لا يمكن معاينتها عن بعد، في الأوقات التي لا يتواجد خلالها المفتشون، لأغراض التحقق من

^١ أي أن إيران ستمتنع، خلال فترة الستة أشهر، عن تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم داخل أجهزة الطرد المركزي التي تم تركيبها ولكن من دون إثراء اليورانيوم. ويُحظر تركيب أي أجهزة طرد مركزي إضافية. وتعلن إيران أنها ستقوم، خلال الستة أشهر الأولى، بالاستعاضة عن أجهزة الطرد المركزي الموجودة بأجهزة طرد مركزي من النوع ذاته.

^٢ في فوردو، يُحظر القيام بالمزيد من عمليات الإثراء بنسبة تتجاوز ٥٪ في ٤ سلاسل تعاقبية يجري فيها إثراء اليورانيوم الآن، مع الامتناع عن زيادة قدرة الإثراء. وتُحظر عمليات تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم داخل الاثنتي عشرة سلسلة تعاقبية الأخرى، التي ستبقى في حالة غير تشغيلية. ويتم الامتناع عن أي عمليات ربط بين السلاسل التعاقبية. وتعلن إيران أنها ستقوم، خلال الستة أشهر الأولى، بالاستعاضة عن أجهزة الطرد المركزي الموجودة بأجهزة طرد مركزي من النوع ذاته.

^٣ بخصوص المخاوف المتعلقة بتشبيد المفاعل الكائن في أراك، تعلن إيران أنها ستمتنع لمدة ٦ أشهر عن إدخال المفاعل في الخدمة أو نقل الوقود أو المياه الثقيلة إلى موقع المفاعل، وأنها لن تجري اختبارات لأي وقود إضافي أو تنتج المزيد من الوقود اللازم للمفاعل أو تقوم بتركيب المكونات المتبقية.

المعلومات التصميمية، والتحقق من الرصيد المؤقت، والتحقق من الرصيد المادي، وعمليات التفتيش المفاجئ.

○ تمكين مفتشي الوكالة من المعاينة المحكومة لما يلي:

- ورش تجميع أجهزة الطرد المركزي؛
- وورش إنتاج دوائر الطرد المركزي ومرافق التخزين؛
- ومناجم ووحدات معالجة اليورانيوم.

في المقابل، سوف تتخذ مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ التدابير الطوعية التالية:

- وقف المساعي الهادفة للمضي في الحد من مبيعات النفط الخام الإيراني، بما يتيح لعملاء إيران الحاليين شراء متوسط كميات النفط الخام بمعدلاتهم الراهنة. والتمكين من إعادة مبلغ يُتفق عليه من العائدات المحتجزة في الخارج. وفيما يخص هذه المبيعات النفطية، تعلق عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على خدمات التأمين والنقل المرتبطة بها.
- تعليق عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على ما يلي:
 - صادرات إيران من البتروكيماويات، فضلاً عن العقوبات المفروضة على الخدمات المرتبطة بها.^٥
 - الذهب والمعادن الثمينة، وكذلك العقوبات على الخدمات المرتبطة بها.
- تعليق العقوبات الأمريكية على صناعة السيارات في إيران، فضلاً عن العقوبات على الخدمات المرتبطة بها.
- الترخيص بتوريد وتركيب قطع الغيار في إيران لأغراض سلامة الطيران فيما يخص قطاع الطيران المدني الإيراني والخدمات المرتبطة به. الترخيص بعمليات التفتيش والإصلاحات المتعلقة بالأمان في إيران وكذلك الخدمات المرتبطة بها.^٦
- لا عقوبات جديدة من مجلس الأمن الدولي تتعلق بالمجال النووي.
- لا عقوبات جديدة من الاتحاد الأوروبي تتعلق بالمجال النووي.

^٤ سوف يتم تخصيص إنتاج أجهزة الطرد المركزي في إيران خلال فترة الستة أشهر لإحلال الآلات التالفة، بما يتفق مع الخطط الإيرانية.

^٥ "العقوبات المفروضة على الخدمات المرتبطة بها" تعني أي خدمة، مثل التأمين، أو النقل، أو الخدمات المالية، تخضع للعقوبات الضمنية السارية من قبل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، بقدر ما ترتبط كل خدمة بالعقوبة الضمنية وتكون مطلوبة لتسيير المعاملات المطلوبة. وهذه الخدمات يمكن أن تشمل أي كيانات إيرانية غير معيّنة.

^٦ تخفيف العقوبات يمكن أن يشمل أيّاً من الخطوط الجوية الإيرانية غير المعيّنة وكذلك شركة الطيران الإيرانية.

• تمتنع الإدارة الأمريكية، عملاً بما يتفق مع الدور المسند إلى الرئيس والكونغرس، عن فرض أي عقوبات جديدة تتعلق بالمجال النووي.

• إنشاء قناة مالية من أجل تيسير التجارة للأغراض الإنسانية بغية تلبية الاحتياجات المحلية لإيران باستخدام عائدات النفط الإيرانية المحتجزة في الخارج. وتعرّف التجارة للأغراض الإنسانية باعتبارها المعاملات التي تنطوي على المواد الغذائية والمنتجات الزراعية، والأدوية، والأجهزة الطبية، والنفقات الطبية المتكبّدة في الخارج. وتشمل هذه القناة المالية مصارف أجنبية محددة ومصارف إيرانية غير معيّنة تحدّد عند إنشاء تلك القناة.

○ ويمكن لهذه القناة أيضاً أن تتيح ما يلي:

- المعاملات المطلوبة لدفع التزامات إيران تجاه الأمم المتحدة؛
- والمدفوعات المباشرة لرسوم الدراسة في الجامعات والكليات للطلاب الإيرانيين الذين يدرسون في الخارج، في حدود مبلغ أقصى يُتفق عليه لفترة الستة أشهر.
- زيادة الحدود المصرّح بها من قِبَل الاتحاد الأوروبي للمعاملات الخاصة بالتجارة غير الخاضعة للعقوبات في حدود مبلغ يُتفق عليه.

عناصر الخطوة النهائية نحو حل شامل*

تتمثل عناصر الخطوة النهائية نحو حل شامل، التي تهدف الأطراف إلى الانتهاء من التفاوض بشأنها وبدء تنفيذها في موعد أقصاه سنة واحدة من تاريخ اعتماد هذه الوثيقة، فيما يلي:

- ذات مدة محددة طويلة الأجل يتم الاتفاق عليها.
- تعكس حقوق والتزامات الأطراف في معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات المعقودة مع الوكالة.
- ترفع على نحو شامل العقوبات المفروضة من مجلس الأمن الدولي، والعقوبات ذات الصلة بالمجال النووي على الصعيدين المتعدد الأطراف والوطني، بما في ذلك اتخاذ خطوات لإتاحة الوصول إلى مجالات التجارة والتكنولوجيا والتمويل والطاقة، وفق جدول زمني يتم الاتفاق عليه.
- تنطوي على برنامج إثراء يحدّد على نحو متبادل طبقاً لمعايير متّفق عليها من الجانبين بما يتسق مع الاحتياجات العملية، في إطار حدود متفق عليها بشأن نطاق ومستوى أنشطة الإثراء، والقدرات ذات الصلة، ومكان إجراء تلك الأنشطة، ومخزونات اليورانيوم المثري، لفترة يتم الاتفاق عليها.
- تحسم بالكامل الشواغل المتصلة بالمفاعل الكائن في آراك، المعيّن من قِبَل الوكالة باعتباره المفاعل البحثي النووي الإيراني IR-40. ويُحظر القيام بأي عمليات لإعادة المعالجة أو تشييد أي مرفق قادر على إعادة المعالجة.
- تتفدّ بشكل كامل تدابير الشفافية والرصد المعزز المتفق عليها. وتكفل التصديق على البروتوكول الإضافي وتنفيذه، بما يتفق مع الدور المسند إلى الرئيس والمجلس (البرلمان الإيراني).

• تشمل التعاون الدولي في الميدان النووي المدني بما في ذلك، من بين أمور أخرى، الحصول على مفاعلات قوى عصرية تعمل بالماء الخفيف ومفاعلات أبحاث والمعدات المرتبطة بها، وتوريد الوقود النووي بأشكاله الحديثة وكذلك الممارسات المتفق عليها في مجال البحث والتطوير.

وبعد نجاح تنفيذ الخطوة النهائية للحل الشامل طوال كامل مدتها، سيتم التعامل مع البرنامج النووي الإيراني بالطريقة ذاتها المتبعة مع أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في معاهدة عدم الانتشار.

* فيما يتعلق بالخطوة النهائية وأي خطوات تتخللها، ينطبق المبدأ القياسي بأنه "لا شيء متفقاً عليه حتى يتم الاتفاق على كل شيء".